E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1999/L.6/Add.23
30 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والثلاثون
٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩

مشروع تقرير

إضافة

المقرر: السيد جويشي تاكاهارا (اليابان)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (البند ٤ (ب))

الباب ١٧: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١ - نظرت اللجنة، في جلستيها ٢١ و ٢٢ المعقودتين في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، في الباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ ٢٠٠١ (A/54/6 (Sect.17)).

٢ - وعرض ممثل الأمين العام هذا الباب من الميزانية، ورد على الأسئلة التي أثيرت خلال نظر اللجنة.

المناقشة

٣ - أعرب عن تأييد الدور المتعدد الوجوه الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الوحيد للتعاون الإقليمي لأغراض التنمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل.

٤ - وأعرب عن التأييد للبرنامج وللتركيز المعطى للمواضيع الرئيسية الثلاثة: التعاون الاقتصادي الإقليمي، والتخفيف من وطأة الفقر والبيئة وتنمية الموارد الطبيعية، والمعطى كذلك لمجالات الأولوية الأربعة التي قررتها اللجنة الإقليمية. ولوحظ أن برنامج العمل يتفق مع الخطة المنقحة المتوسطة الأجل.

300699 300699 99-19262

٥ - وأبرزت أهمية البرنامج، لمراعاته بوجه خاص للأزمة المالية التي حدثت في المنطقة. وأعرب عن التأييد للدراسات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ حول الأزمة المالية التي حدثت في المنطقة. كما أعرب عن التقدير للتركيز المعطى، في جملة أمور، لبحث وتحليل آثار الأزمة الاقتصادية والمالية ولصوغ توصيات بشأن السبل والوسائل التي تـُمكّن البلدان من الاستجابة للأزمة وتقليل المخاطر المرافقة لها إلى أقل حد ممكن. وأعرب أيضا عن التأييد للأنشطة المتصلة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشـُدد على الحاجة إلى تحسين القدرات الوطنية فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية. ولوحظ عدم وجود إشارة لتنسيق بين اللجنة الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالأنشطة البيئية.

٦ - ولوحظ أن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو أول برنامج من نوعه يصاغ على أساس جهود الإصلاح التراكمية التي تقوم بها اللجنة الإقليمية والتي اشتملت على هيكل المؤتمر وفق ما قررته اللجنة في عام ١٩٩٧ وهيكل البرنامج بالصيغة التي نقحتها ووافقت عليها الجمعية العامة في عام ١٩٩٨، والهيكل التنظيمي اللاحق وفق ما هو معروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأشير إلى ضرورة مواصلة تحقيق تقدم بشأن الإصلاحات التي تضطلع بها اللجنة الإقليمية ولا سيما آليات الاستعراض والتقييم التابعة لها. وأعرب عن رأي مفاده أن هناك العديد من النواتج وأنه لا بد من مواصلة تبسيطها.

٧ - ولوحظ مع القلق تخفيض الموارد المقترحة والأثر السلبي لارتفاع معدل الشواغر. كما أعرب عن القلق إزاء تخفيض المستوى الإجمالي لميزانية اللجنة الإقليمية في فترتي السنتين السابقتين ومواصلة تخفيضها بنسبة ٠,٣ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وذكر أنه ينبغي إعطاء اللجنة الإقليمية الموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها تنفيذا كاملا. وأبرزت الحاجة لتقليل استخدام الخبراء الاستشاريين ولنقل الخبرة التقنية إلى الموظفين. ورئي أن مصروفات السفر ينبغي أن تضبط ولوحظ أنه لا تزال تكرس حصة كبيرة من الموارد للخدمات الإدارية. وأعرب عن رأي مفاده أن إنشاء آلية للاستعراض جاء تمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قبل أعضاء اللجنة.

٨ - وأعرب بقلق عن الحاجة إلى إيجاد توازن بين الطرق التقليدية والطرق الالكترونية لنشر المعلومات على نحو يكفل تلبية احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية بوجه خاص. وشـُدد على ضرورة مواصلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ توفير منشوراتها التقنية بالوسائل التقليدية. ورئي أن هناك حاجة لمواصلة ترشيد برنامج المنشورات.

٩ - ورحب بالأنشطة المتصلة بإدماج منظور الجنسين في البرنامج، وبالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، ومناهضة العنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء والأطفال. ولوحظ أن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٥١/٦٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ تدعو اللجان الإقليمية، في جملة أمور، إلى أن تدرس، في حدود ولاياتها، سبل ووسائل معالجة الشواغل المتعلقة بالعاملات المهاجرات. وأشير إلى أن البرنامج

الفرعي ٣، التنمية الاجتماعية، ينبغي أن يعالج أيضا مسألة العنف ضد العاملات المهاجرات، وفقا لقرار الجمعية ٦٥/٥١ والولايات التشريعية ذات الصلة.

١٠ - وأعرب عن رأي مفاده أنه طالما أن اللجنة قد أكدت على أهمية مسألة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لأغراض التنمية، فيتعين إتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة تنفيذا كاملا.

١١ - ورحب بالعبارات التي تبشر بإنجازات متوقعة وإن كانت صياغتها، حسب ما لوحظ، صياغة فضفاضة ولا تيسِّر، في بعض الحالات، إجراء تقييم لمعرفة إن كانت قد تحققت أم لا. كما أعرب عن رأي مفاده أنه يتعين على مديري البرامج أن ينفذوا على نحو أكمل النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم اللذين يشترطان إجراء تقييم ذاتي للأنشطة غير الكفؤة وغير الفعالة وعديمة الصلة، وتحديدها.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢ - تلاحظ اللجنة مع القلق ارتفاع معدل الشواغر في اللجنة الإقليمية مما يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ برنامج العمل.

١٣ - توصي اللجنة بأن تبقي الجمعية العامة حالة الموارد في اللجنة الإقليمية قيد الاستعراض المستمر على نحو يكفل ألا يحدث التخفيض المقترح أثرا سلبيا على تنفيذ برامجها وأنشطتها المقررة تنفيذا كاملا.

١٤ - توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مع إدخال التعديلين التاليين عليه:

(أ) في الفقرة ١٧-٤

يستعاض عن عبارة "ستقوم اللجنة بإجراء استعراض آخر له في دورتها الخامسة والخمسين المقرر انعقادها في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩" بعبارة "وقد أجرت اللجنة استعراضا آخر له ووافقت عليه في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩"؛

(ب) في السطر ٨ من الفقرة ١٧ - ٥٦ (أ)، (النص العربي)

تضاف عبارة "، بما في ذلك العاملات المهاجرات" بعد عبارة "العنف ضد المرأة"

- - - - -